الفصل الأول

المسيرة التاريخية للمرأة الفلسطينية

عبد القادر ياسين

تجمّعت النسوة الأرستقراطيات، واتجهن إلى منزل زوجة المندوب السامي البريطاني، في القدس، مدام روبرت تشانسلور، وعرضن عليها مطالبهن بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومعها انتقال الأراضي للمستوطنين اليهود، والعفو عن المعتقلين، والمسجونين العرب الفلسطينيين، خلال هبّة البراق الأخيرة.

ردت مدام تشانسلور، بأنها مجرد زوجة للمندوب السامي، وهي لا تتدخل في الشأن السياسي، المتروك لزوجها.

عادت النسوة إلى منزل حرم المحامي المرموق، عوني عبد الهادي، ليناقشن ما إذا كان من المشروع مقابلتهن لتشانسلور. وبعد أخذٍ وردٍ، اتفق الرأي على الذهاب إلى مقر المندوب السامي البريطاني، في القدس، لتقديم المطالب الوطنية، إياها؛ فالضرورات تبيح المحظورات!

استقبل تشانسلور النساء الأرستقراطيات، وحين قدّم لهن القهوة، رددن بأنهن لن يرتشفنّها، مالم يستجب المندوب السامي لمطالبهن، ولم يحر تشانسلور جواباً؛ فهو غير ملم بالتقاليد العشائرية، التي ترى في عدم شرب الضيف لقهوة المضيف، إهانة للأخير!

خرجت الأرستقراطيات من عند المندوب السامي، وطفن بشوارع العاصمة الفلسطينية، بسياراتهن الفارهة (تجاوزت المئة سيارة)، وطفن على قناصل الدول لإبلاغهم ظُلامة فلسطين[1].

(١) عبد الوهاب الكيالي (محررًا)، وثائق المقاومة العربية ضد الاحتلال البريطاني الصهيوني (١٩١٨-١٩٣٩)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بغداد، جمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ١٥٢-١٦٠.

معروف أن هذه الوقائع قد حدثت، حين وصل الصراع داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، مدىً كبيراً، جراء مزاحمة البرجوازية، في سبيل إنهاء احتكار الملاك، لسدة القيادة في الحركة الوطنية، وفي موازاة احتدام الصراع العربي - الصهيوني، الذي انفجر في صيف ١٩٢٩، في هبّة، امتدت على مدى الأسبوعين الأخيرين من شهر أغسطس/ آب ١٩٢٩، ووصلت شرارتها إلى صفد، والخليل، ويافا، فضلاً عن مركزها في القدس. وجاءت الهبّة المشار إليها، بعد أن فقدت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية الاتجاه، بمجرد أن أقرت «عصبة الأمم» انتداب بريطانيا، على فلسطين (يوليو/ تموز ١٩٢٢)، فأسنت الحركة الوطنية، وعجزت قيادتها عن عقد مؤتمراتها السنوية، إلى أن كان العام ١٩٢٨، الذي حطت فيه الأزمة الاقتصادية على فلسطين، مبكرة سنة كاملة، عن بقية أنحاء العالم، وتوالت النكبات على فلسطين، فمن الجراد، إلى الزلزال، فالطاعون، وأخيراً كان توسيع «الوكالة اليهودية»، مع تراكم الاحتقان الشعبي، من محاباة الانتداب البريطاني، للحركة الصهيونية، على حساب الشعب الفلسطيني، ما جعل من انعقاد المؤتمر السابع، للحركة الوطنية الفلسطينية، ثمرة للضرورة.

لقد حفَّت عوامل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية بانبثاق الحركة النسائية العربية، في فلسطين.

فحين اندلعت هبّة البراق، سارع قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى استدعاء قريناتهم، من منازلهن، في سبيل الاستقواء بالمرأة، في مواجهة الانتداب، والصهيونية أولاً، وفي توجيه ضربة استباقية للبرجوازية، قبل أن تبادر وتهيمن على الحركة النسائية العربية الفلسطينية.

مع هذا كله، فقد كان ذاك الاستدعاء نقطة فاصلة في تاريخ الحركة النسائية العربية الفلسطينية، حيث انعقد المؤتمر النسائي الأول، في منزل قطب الحركة

الوطنية، عوني عبد الهادي، يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٢٩، وضم المؤتمر ما يربو على ٣٠٠عضواً، وانتخب لجنة تنفيذية، ترأستها قرينة رأس الحركة الوطنية، موسى كاظم الحسيني باشا، فيما تضمّنت اللجنة قرينات بقية قادة الحركة الوطنية، كأحد تجليات الطابع الإقطاعي لقيادة الحركة الوطنية، وإن تمكّنت كل من زليخة الشهابي، وساذج نصّار، من اختراق قائمة قرينات كبار الملاك.

لقد وضع المؤتمر المذكور حداً للجان الجهوية النسائية(*)، التي انتشرت في البلاد، غداة الاحتلال البريطاني لها، لحساب مرّكزة الحركة النسائية العربية الفلسطينية.

كان طبيعياً أن يقتصر النضال الوطني لدى الحركة النسائية على المؤتمرات، والمظاهرات، وبرقيات الاحتجاج إلى الجلاد البريطاني نفسه، الأمر الذي استمر حتى في انتفاضتيْ ربيع، وخريف ١٩٣٣، الوطنيتين. واستمر الاتحاد النسائي، رديفاً للقيادة شبه الإقطاعية للحركة الوطنية، حتى في ثورة ١٩٣٦، الوطنية المسلحة. وإن خرجت الريفيات عن النص، فشاركن في نقل السلاح، والذخيرة، وأسهمن في مقاتلة الجنود الانجليز، فكانت منهن الشهيدات (٣٠ شهيدة)، فيما قُدمت أربع نساء إلى المحاكمة العسكرية الانتدابية، بتهمة حيازة سلاح، وذخيرة(١).

(*) في العام ١٩١٩ تشكّل «اتحاد السيدات العربيات». وفي العام نفسه، تأسّس، في حيفا، «الاتحاد العربي»، برئاسة ساذج نصار. وفي يافا «جمعية المرأة العربية». وفي العام ١٩٢١، تشكّل، في نابلس، «الاتحاد النسائي العربي»، وفي العام نفسه بادرت زليخة الشهابي وميليا السكاكيني، وأخريات إلى تشكيل «الاتحاد النسائي الفلسطيني». واقتصر نشاط هذه الجمعيات الجهوية على الجانب الخدمي والخيري فحسب.

انظر: زينب الغنيمي، تطوُّر وضع المرأة الفلسطينية/ شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد ٢١٠، سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠، ص٣٨-٥٨.

(١)عيسى السِفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ج١، يافا، مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص١٣٦-١٣٧.

- الكيالي، مصدر سبق ذكره، صـ ٣٤٠- ٣٤٧. =

إلى ذلك، أسهمت الحركة النسائية العربية الفلسطينية، في «المؤتمر النسائي الشرقي»، الذي انعقد في القاهرة، لمناصرة شعب فلسطين في ثورتة الوطنية. وهو المؤتمر الذي شاركت فيه وفود نسائية من كل من فلسطين، وسوريا، ولبنان، والعراق، وإيران، ناهيك عن الوفد المصري. وقد انتهى المؤتمر إلى مناشدة بريطانيا وضع حد لسياستها الظالمة لعرب فلسطين! فضلاً عن مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية المعروفة (وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومعها انتقال الأراضي لليهود، وإلغاء الانتداب، والإفراج عن المعتقلين والمنفيين)، وجمع المؤتمر أقل من ١٥٠٠ جنيه مصري، لدعم الشعب الفلسطيني، في ثورته[١]!

حين طوت ثورة ١٩٣٦ راياتها، بعد ثلاث سنوات على اندلاعها، اشتعلت الحرب العالمية الثانية، مطلع سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩، فتوالدت الجمعيات النسائية العربية الفلسطينية[*]، في القدس، ويافا، وعكا، والمجدل، من جديد، لتقديم الخدمات للمناضلين الفلسطينين، وتعليم النساء.

***

= - عوض خليل، الحركة النسائية الفلسطينية (١٩٠ - ١٩٣٩)، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد ٢٤٤- ٢٤٥، تموز/ يوليو - آب/ أغسطس ١٩٩٣، صـ١٩-٣٦.

(١)المؤتمر النسائي الشرقي، القاهرة، المطبعة الشرقية، ١٩٣٨، صـ ١٢-١٥، ١٧٠-١٧٣، ٢٥٨.

- إجلال خليفة، المرأة وقضية فلسطين، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٤، صـ ١٠٧- ١٣٥.

(*) في مطلع أربعينيات القرن العشرين تأسست «جمعية الشؤون الاجتماعية»، على أيدي نزيه عفيفي، وابراهيم الكعكي. وفي سنة ١٩٤٤ تأسست، في القدس، «جمعية السيدات العربيات»، من إحدى عشرة جمعية نسائية في القدس، ورام الله، وبيت لحم. ناهيك عن المؤتمرات المحلية، وأهمها المؤتمر الذي نظّمه «اتحاد العاصمة النسائي»، برئاسة زليخة الشهابي، في ١٦/ ٧/ ١٩٤٦، وحضرته نحو ثلاثة آلاف سيدة، ودُعي الحضور للمشاركة في «المؤتمر الآسيوي»، الذي عُقد في الهند، في فترة لاحقة من العام نفسه.

- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثالث، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٩٢ ـ ١٩٣، ٢٢٤ ـ ٢٥٠.

من النكبة إلى النكسة

تمكنت الصهيونية من تأسيس مشروعها الاستعماري (إسرائيل)، بعد دقائق من انسحاب القوات البريطانية من فلسطين (١٤/ ٥/ ١٩٤٨)، وبعد قتال ضارٍ مع المناضلين العرب الفلسطينيين المتطوعين.

معروف بأن الجمعية العمومية للأمم المتحدة أصدرت قرارها، في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧، القاضي بتقسيم فلسطين، ما فجّر قتالاً دامياً بين العرب الفلسطينيين والعصابات الصهيونية. ونزلت المرأة الفلسطينية بثقلها في الميدان، خارج نفوذ الحركة النسائية، فاستشهدت ذبية عطية ،وحياة البلبيسي، وهى تُضمِّد جرحى دير ياسين، وتبعتها حلوة زيدان، بعد أن زفّت ابنها، وزوجها ،على التوالي، إلى الرفيق الأعلى. فيما أسهمت المرأة في حفر الخنادق، وإسعاف الجرحى، وباعت مصاغها لشراء بندقية لرجلها[١].

في يافا تشكلت فرقة نسائية مقاتلة سرية، هي «زهرة الأقحوان»، قادتها الشقيقتان جهينة (مدرِّسة)، وعربية خورشيد (موظفة حكومية)، فيما التحقت فاطمة أبو الهدى، وعدلة فطاير، ويسرى طوقان، بجيش الإنقاذ، ونلن أوسمة الحكومة السورية على جسارتهن[٢].

غني عن القول، بأن المناضلين الفلسطينيين نجحوا في الحفاظ على نحو ٨٢ في المئة، من مجموع الأراضي الفلسطينية، فيما قلبت الجيوش العربية الآية، بعد تدخلها، منذ ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، فأصبح تحت قبضة العصابات الصهيونية زهاء ٧٨ في المئة من أراضي فلسطين! وانتهى الأمر بالنكبة الفلسطينية، التي قوَّضت كل البنى الفلسطينية، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والنقابية، فيما هزّت

(١) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كفاح المرأة في ظل ثورتها، القاهرة، ١٩٧٠، صـ ٦.

(٢) المصدر نفسه، صـ٧.

تلك النكبة القيم العشائرية والتقليدية، فغضَّ الرجل النظر عن خروج المرأة للعمل، ما أسهم في تحريرها النسبي.

تفشت ظاهرة الأسرة المعدمة، وتطلع اللاجئون للسفر إلى دول الخليج، سعيًا وراء لقمة العيش، ما ضاعف الأعباء على كاهل النساء.

لقد حددت التقاليد مهمة المرأة في الحمل، والكفالة الاجتماعية، والزواج. وقد أدى الزواج المبكر إلى حرمان فتيات كثيرات من إكمال تعليمهن، ومن باب أولى حيل بينهن، وبين العمل السياسي، وضاعف من مصاعب غياب الزواج، أو سجنه. وظلّ الزواج على حاله، إلا لمن تعلمت، أو تطور وضعها الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث انتزعت الفتاة هنا سلطة نسبية، على حساب سلطة الذَكَر المطلقة. وظل للمنفذ إلى التعليم تأثيره في تضييق الفجوة بين الجنسين.

بيد أن نساء معدودات شاركن في الحياة السياسية، بدءًا من الجامعيات؛ رغم أن الأحزاب السياسية، اليسارية، والقومية، ومن باب أولى الإسلامية، لم تولِ قضية المرأة اهتمامًا يليق بها.

أما في فلسطين المحتلة، منذ ١٩٤٨، فإن المرأة خاضت صراعًا مريرًا، وجسورًا، ضد الاحتلال الإسرائيلي، وانخرطت، بقوة، في «الحزب الشيوعي»، و«حركة الأرض».

أما الجمعيات النسائية، فقد توالدت كالفِطر في الضفة الغربية(*). وفي لبنان تأسّس «الاتحاد النسائي العربي»، بمبادرة من الناشطة اللبنانية اللاجئة من فلسطين مع زوجها، وأبنائها، وديعة قدورة خرطبيل، وعن ذاك الاتحاد انبثقت «مدرسة أبناء الشهداء». وإن نأى ذاك الاتحاد بنفسه عن نساء المخيمات. فيما تأسست في سوريا

(*) حتى غدا في القدس ٨٩ جمعية، وفي محافظة نابلس ٤٦ جمعية، وفي محافظة الخليل ٢٩ جمعية، وتولت أرستقراطيات إدارة تلك العمليات، الأمر الذي بعث الطمأنينة في نفس سلطات الأمن هناك.

«جمعية تأمين عمل اللاجئ الفلسطيني»[1].

من بين القوى السياسية الفلسطينية عمدت «حركة القوميين العرب»، إلى عقد مؤتمر نسائي قومي عربي، سنة ١٩٦٢، ضم عضوات من فروع الحركة في كل من سوريا، ولبنان، والأردن، والعراق، وفلسطين. وفيه طالبت المؤتمرات بالمساواة مع الرجل، داخل الحركة وخارجها، مع ضرورة اهتمام قيادة الحركة بدراسة مشاكل المرأة[2].

مع انفصال سوريا عن مصر (٢٨/ ٩/ ١٩٦١)، انقلب الشعار، الذي طغى على ماعداه، في الساحة الفلسطينية، من «الوحدة طريق التحرير»، إلى «التحرير طريق الوحدة»، وذلك بعد أن تأكد للجميع، أن بقاء إسرائيل، يحول دون قيام وحدة، بين أي قطرين عربيين، من «دول الطوق». خاصة وأن جمال عبد الناصر – الزعيم الذي أودع الشعب الفلسطيني فيه توقه لتحرير فلسطين – أعلن، صيف ١٩٦٢، أنه لا يملك هو، أو أي حاكم عربي، استراتيجية لتحرير فلسطين[*]، وعلى منواله نسج كل من ملك السعودية، سعود، والرئيس الجزائري، أحمد بن بيلا.

بعد مرور سنة على تصريحات الحكام العرب الثلاثة، غصَّت الساحة الفلسطينية، بما يقرب من أربعين فصيلاً فدائيًا. وفي هذا السياق دعت وديعة خرطبيل إلى اجتماع، عُقد في بيروت، عام ١٩٦٣، حضرته ممثلات عن الجمعيات النسائية الفلسطينية، في الأقطار العربية، بهدف توحيد الجهود لتحرير فلسطين، وإن أخفق الاجتماع في هدفه؛ لأن الكيان السياسي الفلسطيني لم يكن قد ظهر إلى

(١) إصلاح جاد، تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة، **شؤون المرأة** (نابلس)، العدد الأول، أيار/ مايو ١٩٩١، صـ ٩٥-١٠٧.

(٢) ميسون العطاونة الوحيدي، **المرأة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي**، القدس، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٦، صـ٧.

(*) الصحف المصرية ٢٧/ ٧/ ١٩٦٢.

الوجود، بعد[1].

مع تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية»، صيف ١٩٦٤، دبّت الحياة في مبادرة «خرطبيل»، فدعت الرائدة «زليخة الشهابي» الجمعيات النسائية في الضفة الغربية، إلى اجتماع في القدس، عُقد، فعلاً، في ٢٠/ ٢/ ١٩٦٥، وتمخّض عن لجنة تحضيرية لمؤتمر نسائي فلسطيني عام، وضمت اللجنة نساء فلسطينيات من أقطار عربية شتى، وانعقد المؤتمر، في القدس، فيما بين ١٥ و٢٠/ ٧/ ١٩٦٥. وهنا ولد «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية». والذي ترأسته «عصام عبد الهادي»[2].

فجأة، استجد ما قطر الأحداث بسرعة قصوى.

من النكسة إلى الانتفاضة

رُبّ هزيمة تضمنت فوائد عدة. ولعل من المفارقة أن الهزيمة العسكرية التي حاقت بجيوش مصر، وسوريا، والأردن، في حرب ١٩٦٧، قد أدت، أولا، إلى توحيد الأرض الفلسطينية، بمناطقها الثلاث، وإن تحت الاحتلال؛ وثانياً إلى عملقة العمل الفدائي الفلسطيني، الذي كان انطلق مطلع ١٩٦٥، لكنه ظل متواضعًا، تحت ضغط النظام الرسمي العربي، الذي فزع من فكرة أن يورطه العمل الفدائي في حرب لا يريدها ذاك النظام، ومن باب أولى لم يستعد لها!

أضافت الهزيمة، أعباءً جديدة على المرأة الفلسطينية، في الوقت الذي خلخلت تلك الهزيمة المفاهيم العتيقة تجاه المرأة، أكثر، فأكثر.

---

(١) المؤتمر العام للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، القدس (١٥ – ٢٠/ ٧/ ١٩٦٥)، القدس، مطابع دار الأيتام الإسلامية، ١٩٦٥، صـ ٧ – ٩.

(٢) المصدر نفسه، صـ ٩٠، ١٥٣، ١٧١ – ١٧٣.

– استيفن سوسبي، نظرة تحليلية إلى واقع الحركة النسوية الفلسطينية قبل الانتفاضة وأثنائها، أميريكان أرب نيوز، العدد ٣٢، ربيع ١٩٩٠.

اتسعت دائرة الرجال الذين هاجروا، أو تم اعتقالهم، ما اضطر نسبة غير قليلة، من النساء، للنزول إلى سوق العمل، عمومًا، وإلى السوق الإسرائيلية، على نحوٍ خاص، بعد أن تقلصت فرص العمل، في السوق المحلية الفلسطينية، تحت نير الاحتلال. وزادت نسبة العاملات، من المخيمات، عنها في المدن، والقرى الفلسطينية، بسبب التردي الأشد، للأوضاع الاقتصادية، في المخيمات.

إلى مجال العمل الاجتماعي، وجدت المرأة الفلسطينية نفسها مدفوعة، مع ارتفاع منسوب حملات الاعتقال، ونسف المنازل، ما يفسر ظهور جمعيات نسائية جديدة، وجرت محاولات، عدة، لدمج العمل الوطني، بالعمل الاجتماعي، ونجح بعضها، خاصة بعد «مبادرة السادات»، سيئة الصيت، بالصلح مع إسرائيل (١٩/ ١١/ ١٩٧٧). وفي هذا السياق ظهرت أربعة اتحادات نسائية(*)، كل منها يتبع قوة سياسية بعينها، بحيث يمكن اعتباره التنظيم النسائي للقوة المعنية .

طرحت تلك «الاتحادات» مضمونًا ديمقراطيًا جماهيريًا للعمل، في استجابة جزئية لاحتياجات النضال الوطني. وأقول جزئية لأن تلك الاتحادات لم تمد أنشطتها إلى الريف ومعظم المخيمات.

دون أن يعني هذا كله بأن المرأة أدارت ظهرها لواجب المشاركة في الكفاح السياسي، والفدائي. حيث شاركت المرأة في نقل الأسلحة، وإيواء الفدائيين،

(*) - اتحاد لجان العمل النسائي: تأسس في رام الله، في آذار/ مارس ١٩٧٨، كتعبير علني عن «الجبهة الديمقراطية».

- اتحاد لجان المرأة العاملة: تأسس في رام الله، في السنة نفسها كأحد التعبيرات العلنية عن «الحزب الشيوعي».

- اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي: تأسس في الضفة الغربية، في حزيران/ يونيو ١٩٨١، كتعبير علني عن «فتح».

- اتحاد المرأة الشعبية: تأسس في بيت لحم، عام ١٩٨١، كتعبير علني عن «الجبهة الشعبية».

والمشاركة في الأعمال الفدائية، بإلقاء القنابل، على الدوريات العسكرية الإسرائيلية، وبزرع متفجرات في مواقع إسرائيلية، شتى. وتوزعت المشارِكات في العمل الفدائي، ما بين الممرضات، والمدرسات، والطالبات. وقد اعتُقِلت، حتى عام ١٩٨٥، نحو ٩٥٠ امرأة، نالت مئتان منهن حكم المؤبد، بينهن مئة، شاركن في عمل عسكري ضد المحتل الإسرائيلي. وقد أبعد الاحتلال نحو ٥٠ امرأة، وفرض الإقامة الجبرية على ٢٣ امرأة أخرى، ناهيك عن أن ٥١ امرأة استشهدن[١].

فرضت المرأة نفسها على صورة الفدائي الذَكَر، ما عدّل الصورة الذهنية لدى المجتمع، وإن لم تستطع المرأة إدخال تعديلات، ذات شأن، على موقعها في المجتمع؛ أساسًا لخضوع الحركة النسائية إلى نخبة الفئات الوسطى المدينية، وخضوع هذه النخبة للقيادة السياسية، مع تهميش دور الريفيات، واللاجئات. وما إن تمكنت الحركة النسائية الفلسطينية من تجاوز التقسيمات الطبقية، والجهوية، حتى أفلحت في تجنيد دائرة واسعة من النساء، وأدمجتهن في النضال الوطني[٢].

كما تقدمت المرأة شتى تعبيرات المقاومة الجماهيرية؛ من مظاهرات، واعتصامات، ورفع مذكرات، ونداءات إلى المحافل الإنسانية الدولية. وخلال الفترة المذكورة أعلاه، نظّمت الحركة النسائية الفلسطينية ٢٨ مظاهرة نسائية، وشاركت في ٣٠ مظاهرة مشتركة، فضلاً عن ٣٥ مظاهرة شاركت فيها الطالبات[٣].

• تحت الاحتلال الإسرائيلي، تحملت المرأة العبء الأكبر في حماية الثقافة الوطنية،

(١) الوحيدي، مصدر سبق ذكره، صـ٢٢.

- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٢) د. إصلاح حاد، نساء على تقاطع طرق، تعريب فيصل بن خضراء، رام الله، مواطن، ٢٠٠٨.

(٣) الغنيمي، مصدر سبق ذكره.

ما هبط بنسبة الأمية بين الإناث، إلى نحو نصف ما كانت عليه عشية الاحتلال. وكان طبيعيًا أن يؤدي ارتفاع نسبة التعليم بين الإناث، إلى تطوير مكانتهن، ودورهن، الاجتماعيين. واقتحمت المرأة، مجالات جديدة بالنسبة لها، مثل هيئات تدريس الجامعات، والصحف، والنقابات المهنية، والعمالية، فضلاً عن الإبداع في مجال القصة، والرواية[1].

في انتفاضة الحجارة

ما كان لحادث دهس متعمّد من قِبل صهيوني، عند معبر إيريز، شمالي قطاع غزة (٨/ ١٢/ ١٩٨٧) أن يُفجِّر انتفاضة شعبية عارمة، لولا تراكُم أسباب السخط الشعبي، على مدى أكثر من عشرين سنة متوالية، من احتلال إسرائيلي شرس، في حد ذاته، فضلاً عما ترتب، على ذاك الاحتلال من إلحاق اقتصادي، واغتصاب للتراب الوطني، وقمع شرس، واعتداءات متوالية لقطعان المستوطنين الصهاينة، فضلاً عن تعديات إسرائيلية على الأماكن المقدسة، إسلامية، ومسيحية، ونهب الكنوز الأثرية، والثقافية.

رغم كل تشريعات الاحتلال الجائرة، وإجراءاته التعسفية، فإنه عجز عن استحداث قاعدة اجتماعية له، في الضفة والقطاع؛ بعد النمو الهائل، والسريع، في حجم الطبقة العاملة العربية الفلسطينية، ومعها الفئات الوسطى، على حساب

(١) المصدر نفسه.

- الوحيدي، مصدر سبق ذكره، صـ١٧ – ٢٢.

- نهلة إمام، المرأة الفلسطينية والاستيطان، بلسم (نيقوسيا)، العدد ١٤٦، أغسطس/ آب ١٩٨٧، صـ٦٨.

- نادية عبد الوهاب، وآمال عبد الهادي (تحرير)، الحركة النسائية العربية (أبحاث ومداخلات)، القاهرة، مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٥، صـ ٦١.

القوى التقليدية، ما وسّع القاعدة الاجتماعية للخيار الوطني الفلسطيني، وزاد من فاعلية دور المثقفين و فسّر رفض الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي، الذي تضمنته «كامب ديفيد». في الوقت الذي حاولت إسرائيل القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية، وهبط الاحتلال بمستوى الخدمات الأساسية، وإن تجنّب المواجهة مع المواطنين، وضبَط مقاومتهم عند الحد الأدنى، وقمع الاحتلال – بكل الشراسة – المقاومة الفلسطينية المسلحة، وعمل، عبثًا، على عزلها عن الشعب [1].

لذا، جاءت انتفاضة الحجارة تتويجًا لجملة من الهبّات، والانتفاضات، والإضربات المتوالية. وقد أسهمت البنى الحزبية، والفصائلية، والنقابية الفلسطينية، في تعزيز الوعي الوطني، في شعب مثّل الشباب ثلثي مجموعه، متحررين من الخوف، متمتعين بقوة وطاقة هائلتين، في وقت تيقّن الشعب الفلسطيني، في الضفة

(١)سمير عبد الله، تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، الكاتب (القدس)، العدد ٨٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٦، صـ ٩ – ٢٨.

– د. تيسير العاروري، الفوائد الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، الكاتب (القدس)، العدد ٨٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٦، صـ ٩٦ – ١١٥.

– د. زياد أبو عمرو، الانتفاضة: أسبابها وعوامل استمرارها، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، آيار/ مايو ١٩٨٩.

–د.آندرو يحيى، الانتفاضة: الأبعاد الإقتصادية، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

–د.حازم شُنّار، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في ظل الإنتفاضة، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أيار/ مايو ١٩٨٩.

–عبد القادر ياسين، مجتمع الإنتفاضة الفلسطينية، القاهرة، سلسلة "كتاب الأهالي" (٤١)، ١٩٩٢، ص ١٦-٢٣.

– عبد القادر ياسين (تحرير)، القدس خط أحمر، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩. (انظر: نظيمة سعد الدين، الاعتداءات على الأماكن المقدسة، صـ ٢١٥ – ٣٣٢).

– بهاحنيه، ٢١ / ١٠ / ١٩٨٧.

والقطاع، بأن التحرير لن يتحقق على يد فصائل المقاومة في الخارج، بعد أن ترهّلت، وانشقت على نفسها؛ فيما كان النظام السياسي العربي قد أشهر إفلاسه، أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢)، وخلال الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨).

نأتي إلى المرأة التي عانت من اضطهاد مثلث: قومي، وطبقي، وجنسي، وهو اضطهاد أعطى مردوده الثوري، كما وعت المرأة مدى عمق ارتباط قضيتها الخاصة بالقضية الوطنية العامة؛ فكان للمرأة دورها المستقل في الانتفاضة، حيث لم تترك أسلوبًا كفاحيًا، إلا ومارسته. في الوقت نفسه، اندفعت المرأة إلى العمل المنتج.

احتلت المرأة موقعًا متقدمًا في الحركة الوطنية، تواصل في انتفاضة الحجارة.

لقد أدى التحول في البنية الطبقية الاجتماعية، إلى تراجع نفوذ القوى التقليدية، لصالح القوى الوطنية، والتقدمية، مما أعطى دفعة قوية للحركة النسائية. ولقد لعب الاحتلال – دون أن يدري – ومعه النهوض الوطني، دورًا رئيسيًا، في دفع الحركة النسائية، إلى الأمام، ما طبعها بالمحتوى التقدمي، والضعف النسبي في الريف، والتشرذم إلى أربع اتحادات، وتعدد مجالات النشاط، وغلبة العناصر المثقفة، من بنات الفئات الوسطى، في النشاط النسوي، كما سبق وبيّنا.

رد الاحتلال بمزيد من إجراءات القمع، فما كان من نضال المرأة إلا أن اندفع إلى مستويات أعلى. وشاركت المرأة، بقوة، في تشكيل اللجان الشعبية. وغدا بناء كل لجنة بمثابة لبنة متينة في جسم الانتفاضة؛ التي ابتدأت بمظاهرات، واعتصامات، غلب عليها الطابع النسوي. وغدت أداة ضغط يومي في مواجهة الاحتلال، وسلاحًا فعالاً من أجل رفع مطالب الانتفاضة. وتطور الأمر إلى انتقال النسوة، لقذف الحجارة، والزجاجات الحارقة على دوريات قوات الاحتلال، فضلاً عن إقامة المتاريس في الشوارع، ولم يكن غريبًا أن تشارك الفتيات الفلسطينيات في

القوى الضاربة للانتفاضة، ضمن الملثّمين الجوّالين[1].

لم يقتصر خروج النسوة على فئة، أو قطاع، أو سن، دون غيره، بل شملت الجميع.

فيما لم يقتصر دور النسوة على مجال النضال الوطني، بل كان لهنّ الدور المحوري في ترشيد الاستهلاك، والإنتاج، المنزليين، وتعميم التعاونيات الإنتاجية، واستحداث بدائل للمنتجات الإسرائيلية، وتأمين وصول التموين إلى المخيمات، والأحياء المحاصرة[2].

بعد مرور خمسة عشر شهرًاعلى اندلاع انتفاضة الحجارة (١٩٨٧ – ١٩٩٣)، بلغ عدد الشهيدات ٦٨ امرأة، وفتاة (نحو عُشر مجموع الشهداء)، فضلاً عن إلقاء القبض على أكثر من خمسمئة امرأة، وإيداع ١٨ أخريات رهن الاعتقال الإداري، أغلبهن من ناشطات الحركة النسائية. كما سقطت ٥٣٥ , ٤ امرأة جريحة، من نحو ١٦ ألفاً، هم مجموع جرحى الانتفاضة، حتى ١٥/ ٣/ ١٩٨٩، ناهيك عن زهاء ألفي حالة إجهاض[3](*).

قطرت الانتفاضة وراءها المجتمع الفلسطيني، ومعه قيمه، وعلاقاته الاجتماعية،

(١)إتحاد لجان المرأة العاملة، الحركة النسائية في المناطق المحتلة، القدس، حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

– المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، المرأة الفلسطينية والانتفاضة، دمشق، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، ص٢٨، ٣٣-٤٥.

(٢)الاستقلال (نيقوسيا)، ١/ ١١ / ١٩٨٩.

– ياسين، مجتمع ... ، مصدر سبق ذكره، صـ ٥٣ – ٥٤ .

(٣)النداء (بيروت)، ٩ / ٣ / ١٩٨٩ .

– الدستور (عمّان)، ٧ / ٦ / ١٩٨٩ .

(*) قدمت المرأة الفلسطينية سبعة في المائة من شهداء انتفاضة الحجارة (٨٧ – ١٩٩٣)، وتسعة في المائة من جرحاها، وأكثر من خمسمائة معتقلة.

بتفاوت في الدرجة، مع اختلاف الموقع الجغرافي، والمرتبة الطبقية، والشريحة العمرية.

انقطع الأطفال عن الدراسة، وغدوا سدى ولحمة القوات الضاربة، وفرضوا أنفسهم على صنع قرار الأسرة.

فيما تناسب تأثير الانتفاضة، طرديًا، مع حجم معاناة الأسرة، التي عوّضت الأبناء عن فراغهم، بكل ما هو مفيد، وإن شاب سلوك الفتيان تمرُّد على النظام والتوجيهات الأسرية الصحيحة. على أن العلاقات الأسرية تعمّقت، وازدادات حميميتها، لكن سلطة الأب تراجعت كثيرًا، وهو بدوره انخرط أكثر في حياة أبنائه [1].

تكيّفت الأسرة، إيجابيًا، مع الضائقة الاقتصادية المستجدة، فاختفت مظاهر البذخ في الزواج، وأخلت القيم الفاسدة، التي زرعها الاحتلال، مكانها لقيم حب الوطن والأرض. وتباهى الأهل بمقاومة أبنائهم، وتضحياتهم، وعادت ظاهرة «العائلة الممتدة»[2].

تعزّزت العلاقة بين الزوجين، بفعل ساعات الفراغ، ومنع التجوال وزاد التعاطف داخل الأسرة، وارتفعت مكانة المرأة، الأم أكثر من الإبنة، وفي المخيم أكثر

(١)نظرة على بعض التغيرات الاجتماعية في الضفة الغربية خلال الانتفاضة، **الاستقلال** (نيقوسيا)، ٤ / ١٠ / ١٩٨٩.

- لينا عبد الهادي، المجتمع الفلسطيني في ظل الانتفاضة، **الوطن** (الكويت)، ٦ / ١٢ / ١٩٨٩ .

- ديفيد جروسمان، الأرض الملثمة، **يديعوت أحرونوت**. أنظر ترجمتها العربية في: عبير (القدس)، العدد ٧، السنة الثالثة، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، صـ ١٥ – ٢١.

- أثر الانتفاضة على الأسر الفلسطينية، عبير (القدس)، العدد ٢٣، نيسان/ إبريل ١٩٨٩، صـ٢٢- ٢٧.

(٢)الأسرة الفلسطينية: قيم جديدة في الواقع الاجتماعي/ تفاعلات الانتفاضة في داخلها، **الاستقلال** (نيقوسيا)، العدد التاسع، ٦ / ٩ / ١٩٨٩ .

منه في القرية، والمدينة.

توالت الإحباطات على المرأة، منذ أعلنت القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير استعدادها للتعامل مع مبادرة رئيس وزراء العدو الإسرائيلي، إسحق شامير (مايو/ أيار١٩٨٩)، وحين دلفت القيادة نفسها إلى نفق أوسلو، وزاد الطين بلة، تلك الممارسات غير المسبوقة، في بطشها، وفسادها، لسلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، ما فجّر «انتفاضة الأقصى والاستقلال»، وكان لتدنيس آرييل شارون باحة الأقصى (٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠)، فعل الشرارة التي أشعلت تلك الانتفاضة. ومعروف أن عرفات هو من دفع إلى الانتفاضة، المشار إليها؛ أولاً حتي يحرف الاحتقان الشعبي الفلسطيني على سلطته الفاسدة، في اتجاه العدو، وثانيًا توهمًا من عرفات بأن تلك الانتفاضة قد تلعب دور حرب أكتوبر ١٩٧٣، في مصر، فتُرغِم الطرف الصهيوني على إبداء مرونة. فيما كان لانسحاب القوات الإسرائيلية الاضطراري من جنوب لبنان (٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠)، دوره المُلهِم، خاصة بعد إخفاق «كامب ديفيد الثانية» (يوليو/ تموز ٢٠٠٠)، في التوصل إلى تسوية للمسار الفلسطيني، في الصراع العربي- الإسرائيلي.

هنا جاءت مشاركة المرأة في الانتفاضة الجديدة، وإن في سياق آخر.

وفي انتفاضة الأقصى والاستقلال

واصلت المرأة الفلسطينية مسيرتها، وأعادت في «انتفاضة الأقصى والاستقلال»، سيرتها في «انتفاضة الحجارة»، بل زادت عليها اقتحامها مجال العمليات الاستشهادية، التي طبعت «انتفاضة الأقصى والاستقلال» بطابعها؛ فكانت الاستشهاديات: وفاء إدريس (٢٨/ ٦/ ٢٠٠٢)، ونورا جمال شلهوب (٢٥/ ٢/ ٢٠٠٢)، وداريـن أبوعيشة (٢٧/ ١/ ٢٠٠٢)، وآيات الأخرس (٢٩/ ٣/ ٢٠٠٢)، وإلهام الدسوقي (٢٤/ ٤/ ٢٠٠٢)، وعندليب طقاطقة (١٢/ ٤/ ٢٠٠٣)، وهبة ضراغمة (١٩/ د/ ٢٠٠٣)، وهنادي جرادات

(٤/ ١٠/ ٢٠٠٣)، وريم الريّاش (١٤/ ١/ ٢٠٠٤)، وزوجة باسم قديح (٢١/ ٣/ ٢٠٠٤)، وزينب علي عيسى أبو سالم (٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤)، وفاطمة عمر محمود النجار «٥٧ عاماً» (٢٣/ ١١/ ٢٠٠٦). فيما ألقى المحتلون القبض على ٢٤ فتاة أخرى، كن يحاولن تنفيذ عمليات استشهادية، ناهيك عن ١٦ فتاة ساعدن استشهاديين في تنفيذ عملياتهم [١].

في البداية رفضت «حماس» مشاركة المرأة في العمليات الاستشهادية، إذ اشترطت أن يرافق الاستشهادية محرم! ثم عادت «حماس» وأباحت مشاركة المرأة في العمليات الاستشهادية، بدون محرم!

لعل ما يؤشر على مشاركة النساء في «انتفاضة الأقصى والاستقلال»، حجم الشهيدات في تلك الانتفاضة، الذي بلغ ٢٧٠ شهيدة، حتى ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٥، من بين ٤١٩٢، هم مجموع الشهداء في تلك الفترة. واعتقل العدو الصهيوني ٨٦٠٠ شخصًا، منهم ١١٥ أسيرة، بينهن ٦٢ صدرت في حقهم أحكام قاسية متفاوتة، وبقيت ٤٦ موقوفة، وفضلاً عن ٧ رهن الاعتقال الإداري [٢] [*]..

---

(١)عبد القادر ياسين (تحرير)،ملحمة جنين، القاهرة، مركز الإعلام العربي، سلسلة «كتاب القدس» (١١)، ٢٠٠٢، صـ ٩٠ – ٩١.

- عبد القادر ياسين (تحرير)، **العمليات الاستشهادية: ترف أم ممر إجباري؟** القاهرة، دار الكلمة، ٢٠٠٣. (انظر: راندا أبو الدهب، **العمليات الاستشهادية في انتفاضة الأقصى والاستقلال**، صـ ٩٧ – ١٢٢).

(٢)لمزيد من التفاصيل ننصح بالعودة إلى:

أمال الخزامي، المرأة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى، **شؤون خليجية** (لندن)، العدد ٦٢، المجلد الثاني عشر، صيف ٢٠١٠، صـ ٧٠ – ٧٧.

(*) قدمت المرأة الفلسطينية ٩,٥ في المئة من شهداء «انتفاضة الأقصى والاستقلال» (٢٩/ ٩/ ٢٠٠ – ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣)، بمعدل ١٣,٨ لكل مائة ألف نسمة، إضافة إلى حوالي ٩,٧ في المئة من الجرحى، بمعدل ٢ لكل ألف نسمة. =

وبعد، فما كان لانتفاضة الأقصى والاستقلال أن تنتصر، أولاً بفعل الأهداف العجيبة التي وضعتها لها القيادة الفلسطينية المتنفذة، وثانيًا لتلاعب هذه القيادة بتلك الانتفاضة، وثالثًا لافتقاد الطرف الفلسطيني الجبهة المتحدة، وبرنامج الإجماع الوطني، والقيادة الجماعية الواحدة. وهي أمور استفحلت بعد الانشطار الجغرافي الفلسطيني، صيف ٢٠٠٧، بين من خان ومن خاب! ورابعًا كان التردي المطرد للنظام السياسي العربي، وخامسًا وأخيرًا ثمة افتقار الشعب الفلسطيني للظهير الدولي. ولم يكن في إمكان الحركة النسائية الفلسطينية أن تنأى بنفسها عن هذا كله، وهي التي ارتبطت بذيل القيادة المتنفذة، التي عاجلتها بتلفيق المؤتمر الخامس للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (٢١-٢٤/ ٥/ ٢٠٠٩)، بعد أكثر من عقدين على المؤتمر الرابع، وقد حُرِمَ المؤتمر الخامس من انتخاب مندوباته، كما حيل دون إشراك النسبة الأكبر من الفصائل الفلسطينية في المؤتمر الخامس. والأنكى أنه عُقِد في مقر رئاسة السلطة بالمقاطعة، في رام الله، في كنف الرئيس المنتهية ولايته، منذ ١٩/ ١/ ٢٠٠٩، تحت إشراف من اشتهر بقسوته في التعامل مع الوطنيين ! . ما يؤكد أن مصيرًا أسود ينتظر الحركة الوطنية، ومعها الحركة النسائية، إلا إذا حدثت معجزة، فيما عصر العجزات قد ولّى، منذ قرون.

= – التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام ٢٠٠٣، رام الله، ٢٠٠٤، ص ١٠٨.